

Distr.: General
14 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء الأول المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/67/592). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - ويعكس تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التسويات المطلوبة بسبب التباينات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وفي التكاليف القياسية ومعدلات الشواغر منذ حساب الاعتمادات الأولية. ويراعي التقرير أيضا الولايات الإضافية التي أقرها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ اعتماد الميزانية البرنامجية، وكذلك البنود غير المنظورة والاستثنائية التي لا يمكن تأجيلها إلى السنة الثانية من فترة السنتين.

٣ - وتبلغ الاحتياجات المنقحة في إطار أبواب النفقات ٤١٥,٦ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢٦٣,٣ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٥,١ في المائة، عن مستوى الاعتماد البالغ ١٥٢ مليون دولار، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٦ ألف و ٢٤٦/٦٦. ويرد في الجدول ٢ - ألف من تقرير الأمين العام شرح مفصل للعوامل التي أسفرت عن الزيادة في إطار أبواب النفقات. وبلغت الإيرادات المقدرة المنقحة عن فترة



الرجاء إعادة استعمال الورق

171212 171212 12-64971 (A)



السنتين ٥٢٩,٤ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢١,٦ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٤,٣ في المائة، عن التقديرات الأولية البالغة ٥٠٧,٨ ملايين دولار (انظر أيضا الفقرة ١٤ أدناه). وبناء على ذلك، يُقدَّر صافي الاحتياجات المنقحة بمبلغ ٤ ٨٨٦,٢ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢٤١,٧ مليون دولار، أو ما يعادل نسبة ٥,٢ في المائة، عن صافي الاحتياجات المعتمدة البالغ ٤ ٦٤٤,٦ مليون دولار (A/67/592، الجدول ١).

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٨ من التقرير أن التقديرات المنقحة والبيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية نتيجة عدة مشاريع قرارات قيد نظر اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة قد بلغت، وقت الانتهاء من صياغة تقرير الأداء الأول، نحو ٧,١ ملايين دولار. ولم يُدرج هذا المبلغ في تقرير الأمين العام. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن التقديرات المنقحة الإضافية والبيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية رفعت مجموع المصروفات المحتملة إلى ٢٠,٧ مليون دولار، قبل أي تعديلات تالية قد توصي بها اللجنة الاستشارية أو اللجنة الخامسة (انظر المرفق الأول). وسوف يقيد ذلك المبلغ على حساب صندوق الطوارئ (انظر الفقرتين ١٧ و ١٨ أدناه).

المصروفات غير المنظورة والاستثنائية

٥ - يتضمن تقرير الأمين العام تفاصيل المصروفات غير المنظورة والاستثنائية عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي يبلغ مجموعها ٥,١ ملايين دولار، والتي أُدرجت بموجب بنود قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٦. ويشمل هذا الرقم مبلغ ٢,١ مليون دولار في صورة التزامات وافقت عليها اللجنة الاستشارية فيما يتصل بلجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية؛ والتزامات أقرها الأمين العام فيما يتصل بصون السلام والأمن تبلغ ٢,٦ مليون دولار تتعلق بفريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا، والمستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، وكبير منسقي عملية التقييم والتخطيط المسبق بشأن الجمهورية العربية السورية؛ والتزامات أقرها رئيس محكمة العدل الدولية فيما يتصل بمصروفات غير منظورة تبلغ ٠,٥ مليون دولار تتعلق بالمحكمة.

الفروق في افتراضات الميزانية عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٦ - يشير الأمين العام في تقريره إلى ما قرره الجمعية العامة، في الفقرة ٢٧ من قرارها ٢٤٦/٦٦، بتأجيل النظر في إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف إلى حين النظر في تقرير الأداء الأول عن الميزانية بعد إدراج التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف في تلك التكاليف بغية كفالة تحديد الاعتماد اللازم لها بما يتفق مع التجربة الفعلية المستفادة

من النفقات. ولذا، فإن الموارد المتصلة بالوظائف الواردة في الاعتماد الأولي عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ترد بنفس مستواها في الاعتماد المنقح عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ومن ثم فإن الفروق في افتراضات الميزانية الموجزة في الفرع ثانيا - جيم من تقرير الأمين العام قد حُسبت على أساس النفقات الفعلية المتصلة بالوظائف خلال عام ٢٠١٢، والتوقعات التي جرى تحديثها لعام ٢٠١٢، قياساً على الافتراضات المعتمدة في الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر الفقرتين ٩ و ١٣ أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قرار تأجيل النظر في إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف إلى حين النظر في تقرير الأداء الأول يعكس خروجاً على الممارسة المعمول بها. إذ إن الجمعية العامة لم تقرر إدخال أي تغييرات في المنهجية المتبعة في الميزانية، ولا في الإجراءات والممارسات المعمول بها في الميزانية، ولا في النظام المالي (انظر القرار ٢٤٦/٦٦، الفقرة ٩).

٧ - وفيما يتعلق بالتغيرات في أسعار الصرف، يوضح الأمين العام في الفقرات ٢٠ إلى ٢٨ من تقريره أن من المنتظر أن تبلغ الزيادة فيها ٥٣ مليون دولار، وهي تعكس ضعف قيمة دولار الولايات المتحدة عموماً مقابل الفرنك السويسري، والبيسو التشيلي، والبات التايلندي، وجرى معادلتها جزئياً بارتفاع في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، والبر الإثيوبي، والشلن الكيني، مقارنة بالأسعار المستعملة في الاعتماد المنقح عن فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ للوظائف، والأسعار المتوقعة في الاعتماد الأولي عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للاحتياجات غير المتصلة بالوظائف.

٨ - وفيما يختص بالتضخم، من المنتظر حدوث زيادة مجموعها ١٤٣,٨ مليون دولار، ترد تفاصيلها في الفقرات ٢٩ إلى ٣٦ من التقرير. وتستند معدلات التضخم المنقحة إلى مضاعفات تسوية مقر العمل الفعلية والمتوقعة التي أعلنتها لجنة الخدمة المدنية الدولية بالنسبة للفئة الفنية والفئات العليا، وتسويات تكلفة المعيشة الفعلية مقابل تلك المدرجة بالميزانية استناداً إلى ظروف السوق السائدة بالنسبة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، وآخر معلومات متاحة عن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك المستقاة من مجلة *The Economist*، بما يشمل وجوه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/67/30، الفقرة ١٢١)، تأجل نشر المضاعف المنقح لتسوية مقر العمل، الذي كان من المقرر أن ينشر في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقررت اللجنة المذكورة نشر المضاعف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على أن يطبق بأثر رجعي اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، ما لم تتصرف الجمعية العامة على نحو آخر. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن ذلك قد ورد مصحوباً بالمعلومات الأساسية والإيضاحات في هذا الصدد في سياق نظرها في الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٢ (انظر A/67/573، الفقرات ٧-١١).

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى الملاحظات التي أوردتها في تقريرها على تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ المقدم من الأمين العام. وتناولت الملاحظات الخيارات المقترحة لحماية الأمم المتحدة من تقلبات أسعار الصرف والتضخم (انظر A/66/611، الفقرات ٢٦-٣٣). وفي ذلك الوقت، أوصت اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء استطلاع أشمل للخيارات الكفيلة بمعالجة شتى جوانب منهجية إعادة تقدير التكاليف، مع تحليل المخاطر والاحتياجات من الموارد بالنسبة لكل خيار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣). وخلال المداولات حول تقرير الأداء الأول عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، أشار ممثلو الأمين العام إلى إمكانية البدء في إعداد برنامج تحوط يستند إلى آلية شراء العملات بعقود آجلة كوسيلة تحمي المنظمة من الفروق الناشئة عن تحركات أسعار الصرف والتضخم. وقد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم استطلاعاً يتناول تفاصيل أكثر عن شتى الخيارات بغية حماية المنظمة من التقلبات في أسعار الصرف والتضخم.

١٠ - وفي هذا الصدد زُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بحالة النقدية في الميزانية العادية عن الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق الثاني). وتلاحظ اللجنة أن المتوسط الشهري لنفقات الأمم المتحدة النقدية يبلغ حالياً ٢٣٠ مليون دولار، وأن الحيازة النقدية الشهرية عام ٢٠١٢ كانت أقل كثيراً مما كانت عليه عام ٢٠١١. وأكد ممثلو الأمين العام، لدى الاستفسار، أنه تعين على المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ سحب أموال من صندوق رأس المال المتداول بهدف مواصلة تسيير العمليات. وقد استُنفدت تماماً أموال الصندوق العام، مما أفضى إلى سحب مبلغ ٨٤ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول من أجل مواصلة تسيير العمليات. وأبلغت اللجنة أيضاً أن قرار تأجيل النظر في إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف كان أحد أسباب عدة أدت إلى الانخفاض في حالة النقدية.

١١ - وحسب المبين في الفقرات من ٣٧ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام، فإن تسويات التكاليف القياسية التي تعكس الأثر الصافي الناشئ عن التغيرات في التكاليف القياسية للمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين، ومعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين تمثل زيادة قدرها ٢٦,٥ مليون دولار. ويتضمن ذلك التنقيحات المدخلة على التكاليف القياسية للمرتبات عام ٢٠١٢، التي تستند إلى التجربة الفعلية المستفادة من متوسط كشف المرتبات في كل مركز من مراكز العمل. وتعكس الزيادة الصافية التي تبلغ ١٨ مليون دولار متوسط صافي تكاليف المرتب الأساسي التي كان الارتفاع فيها أعلى من المتوقع في الاعتماد الأولي. ويتضمن ذلك أيضاً تسويات التكاليف العامة للموظفين التي تستند إلى التجربة الفعلية المستفادة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى

أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مقارنة بالمبالغ المتوقعة في الاعتماد الأولي. وحدثت زيادة صافية قدرها ٨,٥ ملايين دولار، أفضت إلى حدوث تسويات في التكاليف العامة للموظفين. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن الزيادة الصافية في تقديرات التكاليف العامة للموظفين تعكس أساساً التسويات التي جرت في نيويورك فيما يتصل بمنحة التعليم والاشتراكات في خطط التأمين الطبي.

١٢ - وحسب المبين في الفقرتين ٤٠ و ٤١ من التقرير، بلغت معدلات الشواغر الفعلية المدرجة في الميزانية عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ نسبة ١٠,٢ في المائة بالنسبة للوظائف الفنية، وخمسة في المائة بالنسبة لوظائف الخدمات العامة (بما يشمل المعدلات المطبقة على الوظائف الجديدة). ويوضح الأمين العام أن المعدلات الفعلية للشواغر بلغت ٨,٣ في المائة بالنسبة للوظائف الفنية، و ٥,٦ في المائة بالنسبة لوظائف الخدمات العامة. ولذا، ستفضي تسويات معدلات الشواغر عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى زيادة قدرها ٣١,٩ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، ستفضي تسويات مماثلة لمعدلات الشواغر المتعلقة بموظفي الأمن الميداني عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى زيادة قدرها ١١,٤ مليون دولار، سيجري تقاسم تكاليفها مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومن ثم ستفضي إلى زيادة بالنسبة للأمم المتحدة قدرها ٢,٩ مليون دولار. وتشيد اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام صوب شغل الوظائف وخفض معدلات الشواغر في الفئة الفنية.

التقديرات المنقحة عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

١٣ - حسب المبين سابقاً، يحدد تقرير الأمين العام التقديرات المنقحة في إطار أبواب النفقات بمبلغ ٤١٥,٦ ٥ مليون دولار عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/67/592)، الجدول ٢ - ألف). وحسب ما جاء في الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦، يبين التقرير أيضاً أن التقديرات المنقحة المستندة إلى التجربة الفعلية المستفادة من النفقات المتصلة بالوظائف تبلغ ٢٧٣,١ ٥ مليون دولار، بزيادة قدرها ١٢٠,٨ مليون دولار عن الاعتماد الأولي لفترة السنتين الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٦ (المرجع نفسه، الجدولان ٢ - جيم و ٢ - دال). واستُبعد من هذا الرقم مبلغ ١٤٢,٦ مليون دولار يتعلق بتأجيل إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف، ونصيب الأمم المتحدة من إعادة تقدير تكاليف الوظائف الممولة في إطار الأنشطة التي تتم بتمويل مشترك، والتدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٤ و ٤٥).

١٤ - الفقرات ٤٨ إلى ٥٣ من التقرير، يشير الأمين العام إلى أن تقديرات الإيرادات المنقحة عن فترة السنتين تبلغ ٥٢٩,٤ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢١,٦ مليون دولار،

أو ما يعادل نسبة ٤,٣ في المائة، وتتألف من: (أ) زيادة قدرها ٣٩,٧ مليون دولار في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛ (ب) نقصان قدره ١٥,٧ مليون دولار في إطار باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، وهو يعكس انخفاضاً في الإيرادات المحصلة من الفوائد يعادله زيادات في المبالغ المستردة المتعلقة بالنفقات والإيرادات المتنوعة عن السنوات السابقة؛ (ج) نقصان قدره ٢,٣ مليون دولار في إطار باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، تُعزى إلى انخفاض المبيعات إلى هواة جمع طوابع البريد في فيينا، والتأخيرات في إصدار كتاب مجموعة طوابع الأمم المتحدة إلكترونياً، وانخفاض عائدات خدمات المطاعم نتيجة تأخر إعادة افتتاح مطعم الوفود بالمقر.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد طلب في تقريره من الجمعية العامة، أن تبت في التقديرات المنقحة بصورتها المبينة في الفقرتين ٤٦ و ٥٣ من تقريره. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن طلب الأمين العام يعكس المتطلبات المحددة الواردة في الفقرة ٢٧ من القرار ٢٤٦/٦٦. وتلاحظ اللجنة كذلك اعتزام الأمين العام أن يستعمل، بما يتسق مع الفقرتين ٨ و ٩ من القرار ذاته، مبلغ ٤١٥,٦ ٥ مليون دولار كأساس لمستوى النفقات في الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المراجع نفسه، الفقرة ٤٧).

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقاً للممارسة المعمول بها، سيجري تحديد التقديرات المنقحة عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عند مستوى ٤١٥,٦ ٥ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن التقديرات المنقحة، التي تبلغ ٢٧٣,١ ٥ مليون دولار، تستند فحسب إلى التجربة الفعلية المستفادة من النفقات المتصلة بالوظائف لعام ٢٠١٢. وبالنظر إلى أحكام الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦، التي تمثل خروجاً على الممارسة المعمول بها، فإن الجمعية العامة هي الطرف الذي يقرر المستوى الملائم للتقديرات المنقحة عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وينبغي أن يرقن أي قرار يُتخذ بالتسويات التي تملئها الضرورة النابعة من نظر الجمعية في المسائل المعروضة عليها، ومنها البيان الموحد عن التقديرات المنقحة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

صندوق الطوارئ

١٧ - أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأخير عن موجز الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى أن المقصد من صندوق الطوارئ هو استيعاب النفقات الإضافية المتصلة بفترة السنتين والنابعة من الولايات التشريعية التي لم ترصد لها مبالغ في الميزانية البرنامجية المقترحة، أو من التقديرات المنقحة (A/67/625، الفقرة ١٥). وفي ذلك التقرير، أوصت اللجنة أيضاً بالإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

عند نسبة ٠,٧٥ من المستوى الإجمالي للموارد، وأكدت الحاجة إلى الالتزام بدقة بأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ عند استعمال الصندوق.

١٨ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، في سياق نظرها في التقرير الأول عن الأداء لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لدى استفسارها، أن المقترحات التي طرحها الأمين العام لتكون بمثابة مصروفات محتملة تقيّد على حساب صندوق الطوارئ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تبلغ قيمتها ٢٠,٧ مليون دولار. وقبل إجراء أي تسويات لاحقة قد توصي بها اللجنة الاستشارية أو اللجنة الخامسة، فإن تلك المصروفات ستتجاوز الرصيد الحالي في الصندوق بأكثر من ستة ملايين دولار (انظر المرفق الأول للاطلاع على تفاصيل حالة المصروفات المحتملة).

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أحكام الفقرة ١١ من المرفق الأول من القرار ٢١٣/٤١، التي أشير فيها إلى أن التقديرات المنقحة الناشئة عن أثر المصروفات الاستثنائية، بما في ذلك المصروفات المتصلة بصون السلام والأمن، وكذلك التقلبات في أسعار الصرف والتضخم، لا يجري تغطيتها من صندوق الطوارئ ويستمر معالجتها وفق الإجراءات المعمول بها بموجب الأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية. واشترط أيضاً، أن يبدل الأمين العام الجهود الكفيلة باستيعاب تلك النفقات، بأكبر قدر ممكن، من خلال الوفورات المحققة من الميزانية البرنامجية، دون إحداث أي أثر سلبي بأي طريقة من الطرق في إنجاز البرامج، ودون المساس بالاستفادة من صندوق الطوارئ. وتشير اللجنة أيضاً إلى الفقرة ٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢، التي حُدّدت فيها عدة أمور منها أن يقدم الأمين العام، في بيانه الموحد، مقترحات عن تنقيح القيمة الموحدة تكفل ألا تتجاوز المصروفات المقترح قيدها على حساب الصندوق الرصيد المتاح.

٢٠ - وتأسف اللجنة الاستشارية إزاء عدم وجود تفاصيل، في التقرير الأول عن الأداء لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، عن الجهود المبذولة لمعادلة المصروفات الاستثنائية من خلال السعي إلى تحقيق وفورات وفقاً لأحكام القرار ٢١٣/٤١. إضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة مع القلق أن التقرير المقدم عن الأداء لم يتضمن أي إشارة إلى توقع تجاوز الرصيد في صندوق الطوارئ، أو أي مقترحات عن كيفية الإبقاء على رصيد دائن في الصندوق خلال الفترة المتبقية من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حسب ما يقتضيه القرار ٢١١/٤٢. واللجنة على ثقة بأن الأمين العام سوف يدرج تلك التفاصيل في بيانه الموحد القادم عن استعمال صندوق الطوارئ، وكذلك مقترحاته بصدد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

المرفق الأول

المصروفات المحتمل قيدها على حساب صندوق الطوارئ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

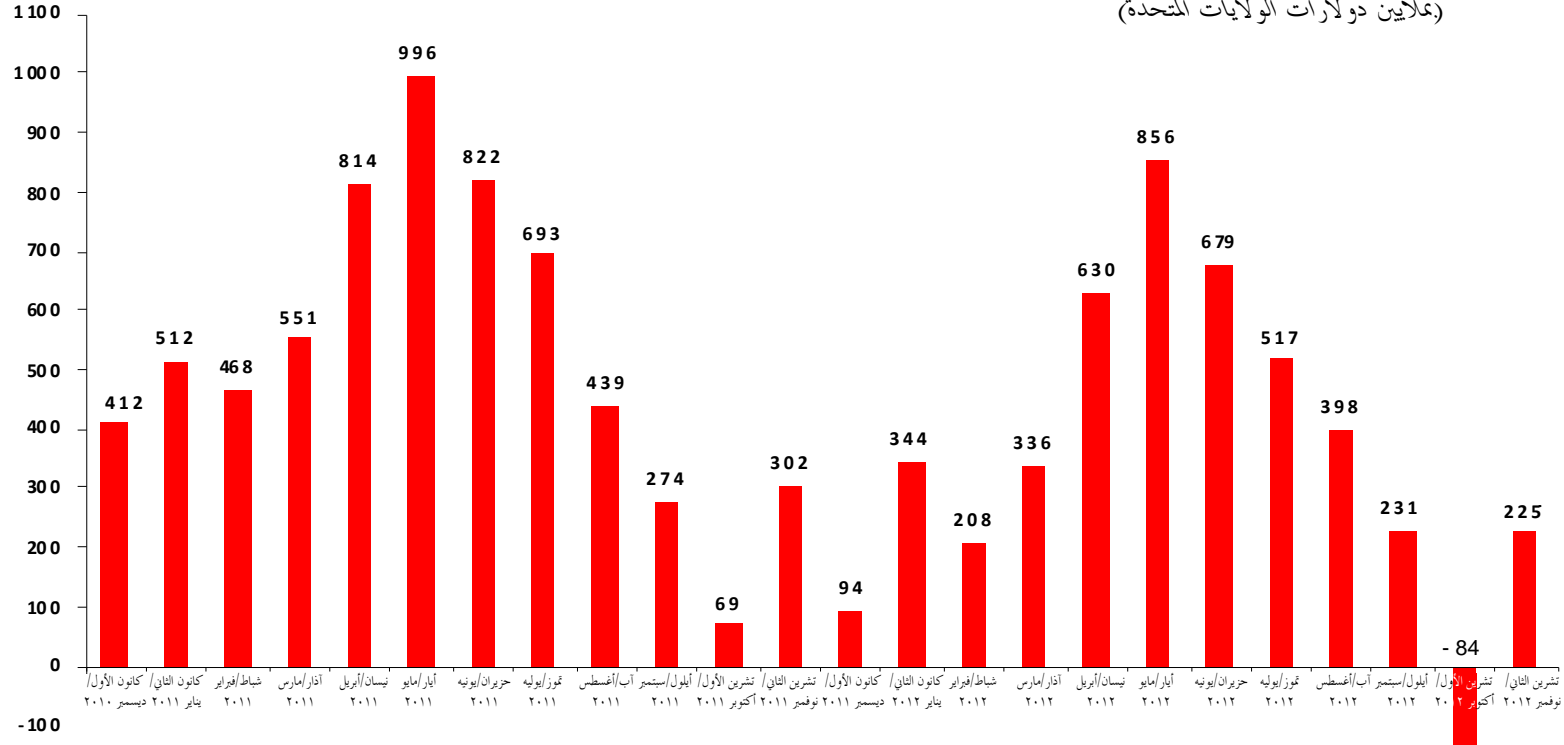
المصروفات المحتمل قيدها على حساب صندوق الطوارئ استناداً إلى التقارير الصادرة لكي تستعرضها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة في الدورة السابعة والستين	مقترح الأمين العام	توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	توصية اللجنة الخامسة	المصروفات المحتملة
تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمم المتحدة	١ ٦٨٨,٣	-	يتقرر فيما بعد	١ ٦٨٨,٣
التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه التنظيمية والموضوعية لعام ٢٠١٢	٩٨٦,٣	(٩٨٦,٣)	يتقرر فيما بعد	-
بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية: لجنة مناهضة التعذيب	١ ٤٤٤,٦	يتقرر فيما بعد	يتقرر فيما بعد	١ ٤٤٤,٦
التقديرات المنقحة الناشئة عن المقررات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٨ ٥٨٣,٣	يتقرر فيما بعد	يتقرر فيما بعد	٨ ٥٨٣,٣
بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية: معاهدة الاتجار بالأسلحة	٥٦٣,٨	يتقرر فيما بعد	يتقرر فيما بعد	٥٦٣,٨
التقديرات المنقحة الناشئة عن المقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته التاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين	٧ ٤٦١,٨	يتقرر فيما بعد	يتقرر فيما بعد	٧ ٤٦١,٨
المجموع الفرعي	٢٠ ٧٢٨,١	(٩٨٦,٣)	يتقرر فيما بعد	١٩ ٧٤١,٨
مستوى قيمة الصندوق المعتمد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٥				٤٠ ٤٧٥,٢
المصروفات المعتمدة في قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٦				٢٦ ٧١٢,٧
الرصيد المتبقي حسب المعتمد في القرار ٢٤٧/٦٦				١٣ ٧٦٢,٥
الرصيد بعد مراعاة المصروفات المحتملة				(٥ ٩٧٩,٣)

(أ) صافي الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

المرفق الثاني

حالة النقدية في الميزانية العادية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



ملاحظة: لا تشمل الأرصدة في صندوق رأس المال المتداول (١٥٠ مليون دولار) ولا الحساب الخاص (٢٥٨ مليون دولار).
يبلغ المتوسط الشهري للنفقات نحو ٢٥٠ مليون دولار.